مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

أسباب تزايد معدل البطالة وسط خريجي الجامعات السودانية بولاية النيل الأبيض (2006_2017م)

عمر عبد الرحمن محمد منصور[١] محسن ماهر سيد أحمد[٢] زينب بشير علي عبد الله[٢]
[١]جامعة بخت الرضا، كلية الاقتصاد، قسم التنمية الريفية.
[٢] جامعة بخت الرضا، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد.

تاريخ الاستلام: 2022/09/01م تاريخ النشر:2022/09/29م

مستخلص
هدفت الدراسة لمعرفة أسباب تزايد معدل البطالة وسط خريجو الجامعات السودانية بولاية النيل الأبيض.تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما أسباب نزايد معدل البطالة وسط خريجو الجامعات السودانية بولاية النيل الأبيض؟ بنيت الدراسة علي الفرضيات الرئيسية التالية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد الجامعات والمعاهد العليا والبطالة، وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبطالة. أتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة عينة عشوائية بسيطة حجمها (١٠٠) خريج. توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين أعداد مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا والبطالة، ووجود علاقة طردية بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبطالة. أوصت الدراسة بوضع خطط اقتصادية تسهم في خلق فرص عمل وذلك بإنشاء مشروعات اقتصادية كثيفة رأس المال والعمل بهدف استيعاب الخريجون.
كلمات مفتاحية: البطالة، الخريجين، الجامعات والمعاهد العليا، ولاية النيل الأبيض.

Abstract
The study aimed to find out the reasons for the increase in the unemployment rate among graduates of Sudanese universities at White Nile State. The study problem was formulated in the following question: What were the reasons for the increase in the unemployment rate among graduates of Sudanese universities at White Nile State? The study was built on the following main hypotheses: There was a statistical significant relationship between the number of universities and higher institutes and unemployment, and there was a statistical significant relationship between the deterioration of economic and social level and unemployment. The study followed the descriptive and analytical approachs. The study used a simple random sample of (100) graduate. The study found a direct relationship between the number universities and higher institutes and unemployment, and a direct relationship between the deterioration of economic and social level and unemployment. The study recommended economic planing that contribute to create jobs opportunities by establishing capital-and labor-intensive economic projects in order to employ graduates.
Keywords: Unemployment, Graduates, Universities & Higher Institutes, White Nile State.

مقدمة
إن العالم اليوم يشهد تطورات وتغيرات مستمرة في كل الميادين ومع هذه التطورات أصبحت التنمية البشرية تمثل أزمة وثقلا يقع على كاهل المؤسسات التعليمية التي صار لزاما عليها أن تطور من أدائها للإسهام بشكل فاعل في بناء الإنسان وإعداده ليتعامل مع المتغيرات والتحديات التي لا تسكن أبداً، حيث يمثل التعليم أهمية خاصة في السودان من خلال ثورة التعليم العالي التي بدأت تظهر ملامحها منذ العقد التاسع من القرن الماضي وذلك بالتوسع في سياسات القبول للجامعات والمعاهد العليا بزيادة نسبة الطلاب المقبولين لهذه المؤسسات. ولكن ظهرت مشاكل عديدة أدت إلى اختلال التوازن في سوق العمل في جانبي العرض والطلب من الخريجون الجامعيين، هذه المشاكل يعود بعضها إلى أسباب تتعلق بمؤسسات التعليم العالي نفسها، والبعض الأخر يعود إلى أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بمؤسسات التعليم العالي. كما تعد البطالة من أبرز المشاكل وأخطارها لأنها تعطل مسيرة التقدم والنماء وتعبر عن زيادة الشعور بالقلق وعدم الأمان الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك برزت الحاجة إلى ضرورة التعرف على الأسباب المؤدية إلى تزايد معدلات البطالة. كذلك اتضحت ظاهرة البطالة بأنواعها المختلفة تشكل هاجساً وتحدياً حقيقياً لجميع دول العالم بما في ذلك الدول الأكثر تقدماً. عرفت البطالة طريقها إلى السودان خاصة في أوساط خريجو مؤسسات التعليم العالي نهاية ستينيات القرن الماضي فيما عرف ببند العطالة، ورغم انه تم تخصيص ميزانية مقدرة من الميزانية الاحتياطية للدولة لاستيعاب الخريجون، حتي تعمل علي التخفيف من البطالة وسط الخريجون، إلا أن التجربة فشلت نتيجة حصرها على بعض الخريجون وعدم تعميمها على الجميع. تسبب عدم تشغيل الخريجون في بروز العديد من الجرائم الاقتصادية المنظمة، وتفاقمت ظاهرة

البطالة في البلاد وسط الشباب والخريجون عقب التحول لمنهج الاقتصاد الحر(التحرير الاقتصادي)، بجانب سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة وتوفيق الأوضاع التي انتهجتها الدولة في الفترة الأخيرة، وبالتالي أدت هذه السياسات إلى زيادة نسبة البطالة، ونجد أن القطاع الخاص لم يسلم من تلك السياسات، حيث قادت إلى تدهور أوضاع كثير من المؤسسات والوحدات، فضلا عن إغلاق العديد منها أبوابها، مما شكل عبئاً اجتماعياً جديداً بفقدان العديد من العاملين وظائفهم، إضافة إلى أن الهجرات المتزايدة من الريف إلى المدن، لاسيما الهجرة إلى العاصمة انعكست على تمدد النشاط الخاص الذي يعرف بالاقتصاد الخفي.

مشكلة الدراسة: ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية بصورة كبيرة تماشياً مع وهدف سياسة الدولة الرامية لمضاعفة القبول للجامعات. وصاحبت هذه الزيادة زيادة قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا، بالتالي زيادة عدد الخريجون دون زيادة تذكر في عدد الوظائف ووجود هذه الأعداد الكبيرة من الخريجيين تنتج عنه تزايد معدل البطالة وتمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما أسباب تزايد معدل البطالة وسط خريجو الجامعات السودانية بولاية النيل الأبيض.

أهمية الدراسة: نبعت أهمية الدراسة أن البطالة مشكلة خطيرة وتزداد خطورتها إذا كانت بين فئة المتعلمين في المجتمع، والتي تكفلت الدولة بالإنفاق عليهم من أجل تعليمهم لكي يساهموا في إنماء الوطن وتطويره، وأيضاً أن يساعد هذا البحث مؤسسات التعليم العالي من خلال إدخالها لتعديلات في مناهجها وتخصصاتها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

الدراسات السابقة

بحث النيل (2004م)[1]: هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجون في السودان في الفترة (1990-2003م).اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (الاستقرائي). افترضت الدراسة إن سياسة الدولة غير المتناغمة أدت إلي زيادة معدلات البطالة وسط الخريجون.إن البطالة وسط الخريجون تؤدي إلي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد. توصلت الدراسة لعدم التناغم بين السياسات التعليمية وسياسات الاستخدام وعدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات التكنولوجية، وصعوبة التنبوء احتياجات سوق العمل والإنتاج وضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب الخريجون. أوصت الدراسة بالمراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام، وتحليل المعلومات وسياسات سوق العمل والإنتاج وتشجيع الهجرة إلي الخارج لاكتساب الخبرة والمهارة والقدرة الإبداعية في العمل.المقارنة: الفرق بينها والدراسة الحالية هو أن دراسة سامية تناولت الانعكاسات السالبة لبطالة الخريجون في السودان بينما تناولت هذا الدراسة الأسباب التي أدت إلي تزايد معدلات البطالة بين خريجو مؤسسات التعليم العالي السودانية بعد الزيادة في مستويات القبول الكمية وزيادة أعداد مؤسسات التعليم العالي.

كشف جلال الدين (2004م)[2]: عن التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره علي البطالة خلال الفترة 1990-2000م. هدفت الدراسة إلي حض المؤسسات التعليمية في الأخذ بالتخطيط لتجويد الأداء وكذلك زيادة الوعي التخطيطي وكيفية استخدام علم التخطيط عند وضع وتنفيذ السياسات التعليمية، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في جمع وتحليل بيانات الدراسة. افترضت الدراسة أن المؤسسات التعليمية السودانية لا تطبق خطط وبرامج إستراتيجية جيدة عند تقديمها للخدمات. توصلت الدراسة لفشل آلية الدولة في التنسيق المطلوب بين سياسات الدولة المختلفة حتى تضمن قدر معقول من التوازن بين نتائج تلك السياسات وكذلك الركون إلي آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي والعمالة الكاملة ، كما ان التوسع في التعليم العالي أفرزت ايجابيات كثيرة ولكنها لم تراعي الظروف والمتغيرات المحيطة بهذا التوسع مما افرز أعداد كبيرة من العاطلين.أوصت الدراسة بإعادة تخطيط او تعديل سياسات التعليم العالي فيما يخص القبول حسب احتياجات سوق العمل ، وذلك بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة العمل والإصلاح الإداري وأي أجهزة أخري ذات صلة.مقارنة: وهذه الدراسة هي الأقرب لهذه الدراسة إلا أن دراسة المعتز ركزت علي كمية المخرجات والوظائف المقابلة لها ولم تتناول الجانب النوعي المتمثل في أداء الخريج في سوق العمل.

أوضح بن سعيد (1998م)[3]: مدي ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل : دراسة استطلاعية علي جامعة الملك سعود وقطاع الإعمال بمدينة الرياض ومعرفة المشكلات التي تواجه التوفيق بين مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل في المملكة العربية السعودية وكيفية علاج هذه المشكلات، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. قامت الدراسة علي افتراض أساسي وهو عدم توافق مخرجات التعليم العالي السعودي مع متطلبات سوق العمل السعودي.توصلت الدراسة لأن خريجو الكليات النظرية في المملكة اقل توافقاً مع

---

[1] **سامية على احمد النيل (٢٠٠٤م)** سياسة التعليم العالي وبطالة الخريجين، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم.

[2] **المعتز الفكي جلال الدين(2004م)** التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره علي البطالة خلال الفترة، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم.

[3] **سالم بن سعيد القحطاني (1998م)** مدي ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل "دراسة استطلاعية علي جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بالرياض" مجلة الإدارة العامة ، العدد الثالث ، المملكة العربية السعودية، الرياض.

احتياجات سوق العمل ولذلك هم أكثر حاجة للتدريب عند بداية توظيفهم كما يراه مسئولو التوظيف بالقطاع الخاص. أوصت الدراسة بضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين قطاعات التعليم والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل وخاصة عند وضع استراتيجيات التعليم العالي ، وضرورة إنشاء وتكوين لجان مشتركة دائمة تجمع بين الجهات ذات العلاقة بسوق العمل ومؤسسات التعليم العالي للتنسيق والاستشارة في كل ما يخص خريجي مؤسسات التعليم العالي وكذلك ضرورة توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل خاصة في التخصصات النظرية وتطوير المناهج بحسب احتياجات سوق العمل. المقارنة: تحدثت عن إشكالية المواءمة من الناحية النوعية وهو جزء من عملية تخطيط التعليم الذي تناولتها هذه الدراسة.

سعى ابو الجود (2005م)[1]:لتوضيح أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجو مؤسسات التعليم العالي ذكوراً وإناثاً. قامت الدراسة علي افتراض انه توجد علاقة عكسية بين أعداد الخريجون وبين فرص العمل المتاحة في السوق .توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة بين تخطيط التعليم والبطالة وكذلك غياب الأمن الوظيفي في القطاع الخاص السعودي ساهم في زيادة عدد العاطلين، كما انه توجد علاقة عكسية بين تكلفة العمالة المدفوعة من قبل القطاع الخاص للسعوديين وبين فرص العمل، وتوصلت الدراسة أيضا إلي وجود علاقة عكسية بين العادات الاجتماعية والأعراف المسيطرة على الذكور والإناث وبين فرص التوظيف وخصوصاً للإناث.قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: انه يجب على وزارة العمل و وزارة التربية والتعليم، إقامة قناة اتصال مستمرة فيما بينهما، وذلك لمعرفة متطلبات السوق وبالتالي إتاحة التخصصات المناسبة لتغطية احتياجات السوق وإيجاد نظام تعليمي متميز، بحيث يكون للطالب بعد تخرجه من المرحلة الثانوية خيارين، إما إكمال الدراسة الجامعية أو الدخول مباشرة إلى سوق العمل كما في ألمانيا. وكذلك أوصت بضرورة وضع حد أدنى للأجور بالنسبة للعمالة الوافدة يلتزم بها صاحب العمل . وعلى وزارة العمل أن تشدد الرقابة على القطاع الخاص فيما يتعلق بمدى تقيدهم باللوائح والأنظمة التي نصت عليها الوزارة لحماية حقوق العامل الوظيفية. وكذلك على المجتمع تفهم الوضع الحالي الجديد والتحرر من بعض العادات والأعراف وليس كلها، فقط العادات والأعراف التي ليس من صالح المجتمع وجودها والتمسك بها، لما لها من آثار سلبية، ومنها عدم تفضيل خوض الإناث مجال الطب والصحة و مجال التجارة والأعمال خوفاً عليها من الاختلاط بالذكور، كذلك عدم تقبل بعض الحرف للذكور مثل أن يكون حداد أو نجار أو ميكانيكي وغيره لأنها لا تليق بمستواه الاجتماعي.المقارنة: ركزت علي تأثير عامل الجنس علي العمل بين خريجو مؤسسات التعليم العالي السعودية ولم تتناول التخطيط.**الخلاصة**: يمكن تلخيص الدراسات السابقة إلي عدة مجموعات حسب النقاط التي ركزت عليها علي النحو التالي: دراسات ركزت علي الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناتجة عن بطالة الخريجون ولكنها لم تتحدث عن أسباب هذه البطالة أو كيفية حل هذه المشكلة. دراسات تناولت سياسات الدولة التعليمية وعلاقتها ببطالة الخريجون وهي الأقرب للبحث موضوع الدراسة لكنها لم تقدم حلاً للبطالة القائمة ولم توضح الرؤى الإستراتيجية للسياسات الواجب إتباعها في المستقبل.

طبيعة البطالة

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل و راغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه، ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلاً و لا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية، ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل، أما إذا كانت قادرة على العمل و تبحث عنه فهي عاطلة ، ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات ، ولا يعملون و تدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر و تبعاته، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبلد و التقاعد، ولو أن هناك من يعملون على الأقل كأصحاب أعمال، و يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم [2]. يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة والرغبةوالبحث عن العمل ولا يجده. تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب[3].

المدارس الاقتصادية

المدرسة الكلاسيكية: ربطت مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية وبتراكم رأسمال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال حيث يقول ريكاردو في رسالته لمالتس إن الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة وأسبابها وإنما هو

---

[1] **ليلي عبد الفتاح أبو الجود (٢٠٠٥م)** أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات ذكورا وإناثا ، السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود.

[2] **احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف (٢٠٠٤)** مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، ط ١، ص (٢٥٦)

[3] **بركات أبو النور (١٩٩٤)** التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر،المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة،العدد١١٥، ص (٤٤)

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي ستشترك في تكوينه وقد ارتكزت دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النقاط التالية:

(١) خضوع الاقتصاد إلى قوانين طبيعية موضوعية صارمة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم.

(٢) الحرية الاقتصادية (حرية التجارة، حرية العمل، حرية التعاقد) من خلال شعارهم البارز " دعه يعمل... دعه يمر". وذلك للحد من تدخل الدولة أو أي طرف آخر مثل النقابات العمالية.

(٣) رفض الاحتكار من خلال الإعلاء من شأن المنافسة الحرة الكاملة في جهاز السوق الفعال القادر على تجاوز أخطائه ومشاكله بصفة تلقائية وطبيعية فهو الذي يحدد كميات الإنتاج وأشكال توزيع الناتج الإجمالي وكذلك الأسعار وحجم الإنتاج والأجور وأي خلل يتكلف به ما كان يعرف باليد الخفية الاقتصادي عند الكلاسيكيين.

المدرسة الكنزية: ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك من جهة وطلب على سلع الاستثمار وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة. وبالنتيجة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال ولتحقيق التوازن في الدخل القومي كان من اللازم بالنسبة ليكنز أن يتعادل الادخار مع الاستثمار.اعتبر الكساد والبطالة هما الحصيلة الموضوعية للخلل ما بين الادخار والاستثمار ومن ثم نادى بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستواه في بداية الفترة. وخلال هذه الفترة يكون هناك انكماش قد حدث مسببا معه بطالة عمال.

لدى النيوكلاسيك والاشتراكيين: ركز الاقتصاديون الإنسانيون على أن البطالة هي النتيجة الموضوعية لهيمنة الملاك على الأرض والرأسماليين على وسائل الإنتاج وبالتالي الهيمنة على القيمة التي هي ناتج عمل القوى البشرية (العمالة) بينما مالكي وسائل الإنتاج ما هم إلا مجموعات طفيلية على هامش الإنتاج تسعى فقط إلى السيطرة على فائض القيمة وتنمية الأرباح بخفض تكاليف الإنتاج وخاصة تسريح اليد العاملة أو استغلالها استغلالا بشعا لذا اعتقدوا ومعهم لفيف من المفكرين الاقتصاديين بأن للطبقة العاملة الحق في أن تفهم آليات الاقتصاد السياسي لكي تفهم آليات الاستغلال وبالتالي تنظيم صفوفها لمواجهة الرأسمالية.

نظريات البطالة

نظرية رأس المال البشري: من مؤسسيها Beher, Shult خلال الستينات و بالتحديد في ١٩٦٤. إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته و الاستفادة من اكبر دخل ممكن. وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من اجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة.

نظرية البطالة الهيكلية: ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات و زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال و مهن أخرى و فسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر، الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم، وعدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

أنواع البطالة

البطالة الدورية: يمر الاقتصاد بمرحلة رخاء وانتعاش ورواج الاقتصادي، حيث تنشط عمليات الإنتاج، البيع، التبادل ويزيد حجم كل من الدخل ، الناتج والتوظيف، إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد فإن حجم النشاط الاقتصادي سينخفض بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل أو تسريح العمالة و بالتالي ترتفع معدلات البطالة أي أن فرص العمل تتقلص في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة[1] .

البطالة المقنعة[2]: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، ونحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة و تتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

البطالة الاحتكاكية: سببها التنقلات المختلفة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة، أي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة

[1] **Jean Marie Le Page, (1993)** GeneviéreGrangeas, Les politiques de l4emploi, (France, édition Eska), p (16).

٢ **رمزي زكي (1997)** الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،الكويت ، عالم المعرفة، ص (33).

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

الانتقال من مكان لآخر. ونشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العمال من جهة، ولدى أصحاب العمل من جهة أخرى.

البطالة الهيكلية: تعرف البطالة الهيكلية على أنها ذلك النوع من التعطل، في القوة العاملة نتيجة لتغيير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغيير الهيكل الإنتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى فنتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري، حتى تصبح السلع والخدمات مستجيبة للمعايير الدولية، إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العمالة البسيطة و تعويضها بأخرى مؤهلة، وهكذا كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية[١].

البطالة الموسمية: هي بطالة ذات طابع موسمي، تعرفها بعض النشاطات كالسياحة، أو الأنشطة الفلاحية كجني المحاصيل الزراعية مثلا ، فعند انتهاء المهام المسندة للعمال يتم تسريحهم باعتبارهم عمالة مؤقتة[٢].

البطالة المستوردة: تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة[٣].

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

للبطالة ايضا اثار اجتماعيه وسياسيةلا تقل خطورتا عنالاثار الاقتصادية، ينعكس ذلك في اثار اقتصادية خطيرة.: من بين الاثار الاجتماعية والسياسية نذكرارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة تأثير كبير على الجريمة في المجتمع، كما هو معروف ان للجريمة تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها و نتائجها، فعلاجها يتطلب موارد اقتصاديةاكبر للأنفاق على الاجهزة الامنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الارواح والاموال ولوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق فترات طويلة ان لها تأثير على تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من اسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم من جهة اخرى؛ ارتفاع في حالات الامراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي الى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سالبة كتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الاطفال وانحرافهم؛ تأخير سن الزواج ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك اثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور،اضطراب الاوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية؛ ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء ولامبالاة المدمرة تجاه الوطن وافراد. بما ان هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر او غير مباشروبما ان معدلات البطالة ترتع عادة في فترات الركود او الانكماش الاقتصادي، فيكننا القول ان التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية النجمة عن ارتفاع معدلات. ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي او التخفيف من حدته او السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية والنقدية هذا بالضافة للتأثيراتالإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية لمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصاديوتحقيق مستويات اعلى في مستويات المعيشة المجتمعات لا شك ان التنمية الاقتصادية تحتاج لمناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الاستخدام والبطالة في السودان

في ظل ضعف التمويل وصعوبة خلق تراكم مناسب لرأس المال يصعب توسيع مشاريع استثمارية إنتاجية، كما أن انخفاض عرض مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها الحقيقية مما سيدفع المشاريع الإنتاجية العامة إلى تقليل استخدامها لعناصر الإنتاج مما يعني توقف بعض خطوط الإنتاج عن العمل في هذه المشاريع. وعندئذ يقل الطلب على العمل وتسريح إعداد كبيرة من القوى العاملة، وكذلك عندما تأخذ الحكومة بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي من خلال خصخصة مشاريع القطاع العام، أي بيع مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تسريح إعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام كما سيحد من خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع. هذه العوامل كلها أسهمت في ظهور مشكلة البطالة في السودان وزادت حدة هذه المشكلة في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين نتيجة لضعف التمويل المحلي اللازم لإقامة مشاريع قادرة على استيعاب الباحثين عن العمل، إضافة إلى أن إتباع سياسات التركيز المالي والاستقرار الاقتصادي في بداية الثمانينات وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في التسعينات من القرن الماضي، فضلا عن دورات الجفاف والتصحر والفيضانات والحروب الأهلية والقبلية، قد عمقت هذه

---

١ **خالد الزواوي (2004م)** البطالة في الوطن العربي" ، المشكلة و الحل ، الطبعة 1 ،القاهرة ، مجموعة النيل العربية، ص (20).

٢ **مهدي كلو (2002م)** الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، ص (70)

٣**موسى عبد الله (2009م)** البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل،مجلة النبأ،العدد 36،السنة الخامسة، ص (65).

المشكلة.تشير البيانات إلى أن معدل (البطالة السافرة) في السودان بلغ (١٠.٥%) عام ١٩٨٣، ثم ارتفع لـ (١٧.٠%) عام ١٩٩٣ من إجمالي القوى العاملة البالغة (٨.٣) مليون، تناظر حوالي مليون فرد عام ١٩٩٣م وارتفع عدد العاملين إلى (١.٤) مليون فرد عام ١٩٩٦م[١]. إضافة إلى البطالة السافرة المشار إليها فأن الاقتصاد السوداني يعاني من وجود بطالة مقنعة وبطالة موسمية وبخاصة في القطاع الزراعي، حيث بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع (٥٩%) عام ١٩٩٣م.وفقا لتعداد لعام ٢٠٠٨ بلغت نسبة الذين هم في سن العمل ٢٦مليونا نسمة يمثلون ٦٧% من جملة السكان البالغ عددهم ٣٩ مليون نسمة وتبلغ حجم القوى العاملة ١١.٧ مليون نسمة. اما المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقا للتقدير ٤٨.٥%. بينما بلغ حجم البطالة ١٥.٥% مما ادى الى انخفاض الطلب الكلي دون التشغيل. ويشير التقرير لان واقع البطالة على الشباب اكبر من المعدل العام ،حيث يمثل حوالي ٥٢% وسط الفئه العمرية ٢٥-٥٩ سنة. وهذا وضع غير طبيعي حيث يمثل هؤلاء قمة العمل الانتاجي في الدولة. تبين أن نسبةالبطالة الواردة في تقرير المالية لعام ٢٠١٧ م بلغت ٣٢.١ في المائة من حجم القوى العاملة في البلاد، وستزيد بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٨ الذي لم تكتمل إحصاءاته ومعلوماته بعد. وأشار إلى أن أعداد العاملين حالياً في الدولة والقطاع الخاص يبلغ نحو ١٧ مليوناً، من جملة ٢٥ مليوناً قادرين على العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين سن ١٨ و٥٥ عاما. في ظل هذه المعدلات المرتفعة للبطالة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وسوء توزيع الدخل وارتفاع معدلات نمو السكان يصبح من الصعب الفصل بين البطالة والفقر عند اعتبار الجوانب المؤسسية للتشغيل وخاصة فيما يتصل بالنجاح في الحصول على العمل مع النظر إلى الفقر على أنه في الجوهر ضعف اجتماعي، كل ما تقدم نتيجة لعدم قدرة قاعدة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل كافية لا تتلاءم وعرض العمل بسبب قصور التمويل الداخلي الكافي (وسوء إدارة رأس المال الأجنبي المتدفق من الخارج)[٢]، سواء كان على شكل منح أو هبات أو قروض. وترتب على هذا الوضع هجرة مكثفة داخلية وخارجية أثرت سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

الهجرة الداخلية:تتبين هذه الهجرة من خلال تناقص نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان إذ انخفضت الأهمية النسبية لسكان الريف من (٦٩.١%) عام ١٩٨٣ إلى (٦٦.٣%) عام ١٩٩٣، وانعكس هذا التناقص في تزايد الأهمية النسبية لسكان الحضر إلى إجمالي السكان، إذ ازدادت من (٣٠.٩%) عام ١٩٨٣ إلى (٣٣.٧%) عام ١٩٩٣م[٣] الأمر الذي رفع من معدل البطالة في الحضر، وكما يبدو من الملحق الإحصائي (٨) أن معدل البطالة في الحضر اكبر من معدل البطالة في الريف بلغ (١٩.٩%) في الحضر و (١٨.٤%) في الريف عام ١٩٩٦، قابل ذلك متوسط معدل فقر أعلى في الريف (٩١.٦%) ومتوسط معدل فقر منخفض في الحضر (٨٨.٢%).

الهجرة الخارجية: أن عدم قدرة قاعدة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل كافية تتلاءم وعرض العمل بسبب العجز في التمويل الداخلي وسوء إدارة رأس المال المتدفق من الخارج، الأمر الذي خلق أوضاعاً معيشية سيئة، اتسمت بانخفاض متوسط نصيب الفرد وسوء توزيع الدخل وفي سياق غياب مشروع وطني للتنمية الاقتصادية، مما دفع لحراك خارجي كثيف وأخذت هجرة السودانيين للخارج اتجاها تصاعديا بعد ١٩٧٦م[٤]وازدادت بمعدلات عالية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

الاسباب الرئيسية لمشكلة البطالة في السودان

١/ قلة الاهتمام بالبحث العلمي: إن عدم الاهتمام بالبحث العلمي_ خاصة المبتكرة محليا_ يؤدي الى استخدام طرق الإنتاج التقليدية وهي تنتج سلعا" لا تتلاءم مع السوق العالمي، وهذا يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي.

٢/ قصور تخطيط القوة العاملة: يترتب علية عدم الاستخدام الأمثل والتوظيف المناسب للموارد البشرية_ حيث لا يتم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب_ مما يؤدي الى وجود فائض في بعض التخصصات يعاني من البطالة، هذا في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع نقصا" في بعض التخصصات الأخرى. يضاف إلي ذلك انه في ظل غياب استراتيجية واضحة للتعيين.

٣/ تحولات الاقتصاد العالمي وأثره علي السودان بدا الاقتصاد العالمي يتجه نحو الجدارة العالية والتكنولوجيا المتقدمة ويتطلب ذلك إعادة الهيكلة والتخلص من التعقيد والروتين وتقليل تكاليف الإنتاج لإتاحة القدرة علي المنافسة فلا مجال للمنافسة دون التجويد وهذا يفسر سعي المؤسسات لنيل شهادة الجودة. أدت التحولات عالميا لنقص العمل وتسريح العمالة.

٤/ ظهور سياسة الخصخصة وما يتبعها من خفض فرص العمل وتسريح لبعض الأيدي العاملة. و السودان واحد من تك الدول التي قامت بتحويل الملكية العامة إلي القطاع الخاص ولا شك أن التحويل له آثاره الاقتصادية

---

[١] **جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (١٩٩٧)** العرض الاقتصادي الخرطوم، ص (٢٢).

[٢] **مؤتمر إدارة الاقتصاد الوطني (١٩٨٧م)** مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، الخرطوم.

٣ **جمهورية السودان، العرض الاقتصادي،(١٩٨٧م)** وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الخرطوم، ص(٨١)

٤ **خالد إبراهيم حسن (١٩٩٨)** هجرة السودانيين إلى الخارج، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب الجامعة المستنصرة، بغداد، ص (٩٥).

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

والاجتماعية بالإضافة إلي الأثر الكبير علي العمالة الذي يوجه برفض شديد فعادت ما يصاحب هذا التحول تسريح أعداد كبيرة من العمالة.

٥/ الأزمة المالية العالمية: ازدت الأزمة المالية العالمية من حدة المشاكل التي يعاني منها السودان أصلا مثل الحروب والنازعات وسوء السياسات التوزيعية والاختلال الهيكلي في البيئة الاقتصادية واختلال أولويات الإنفاق الحكومي وضمور مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفشي البطالة خاصة وسط الشباب وبشكل أوسع وسط الشابات[٣].

٦/ تزايد عدد العمالة الأجنبية في السودان وحسب تقديرات الإدارة العامة لشؤون العمل بوازرة الخدمة وتنمية الموارد البشرية أن عدد الأجانب في السودان الذين تحصلوا على اذونات وفق قانون عام٢٠٠٧ حوالي ١٥,٦٨٣ عامل منهم ١٣,١٦٥ مستخدممن الدول الاسيوية والأجانب الذين صدرت لهم أذونات عمل في العام ٢٠٠٦محوالي (٧.١٨)مستخدموبينما عدد الذين تحصلوا على تجديد أذونات عمل في نفس العام (٨.٥٠٢) من جملة (١٤.٧٤٤) مستخدمكانوا قد تحصلوا على أذونات عمل في عام ٢٠٠٥م .يرى كثير من الخبراء أن أسباب تدفق العمالة الأجنبية إلى السودان هو الطفرة النفطية خلال السنوات الأخيرة التي أدت لتدفق العائدات وتوظيفها في مشاريع النفط والبنية التحتية والتوسع العمراني ويعتبر اضطهاد بعض المهن للاعتبارات الاجتماعية، وتدني مستوى التعليم الفني والتقني وتدني الكفاءة في بعض المجالات من أسباب تدفق العمالة الوافدة للسودان فأثرت قي مستوى البطالة في السودان.

٧/ الحرب الأهلية: قد أدت الحروب في غرب السودان إلي توقف مشاريع التنمية وزيادة الإنفاق العسكري.

إجراءات الدراسة الميدانية: تشمل منهج ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة وكيفية اختيارها، وأدواتها، وخطوات إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث، تحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات. يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع خريجو مؤسسات التعليم العالي بولاية النيل الأبيض. لتقليل التكاليف تم اختيار عينة عشوائية قصديه وحجمها (١٠٠) خريج .

جدول (١) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسةحسب الجنس

النوع	التكرار	النسبة%
ذكر	٤٩	٤٩.٠
أنثي	٥١	٥١.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م.

يتضح من جدول (١)، أن ٤٩% من أفراد عينة الدراسة ذكور، و ٥١% إناث.

جدول (٢) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة%
أقل من ٢٠ سنة	٠	٠.٠
٢٠ إلي ٢٥ سنة	٥٤	٥٥.٠
٢٦ فأكثر	٤٥	٤٥.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من جدول (٢)، أن ٥٥% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم (٢٠-٢٥ سنة)، ٤٥% أكثر من ٢٦ سنة.

جدول (٣) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم وسيط	٣٠	٣٠.٠
بكالريوس	٥٤	٥٤.٠
دبلوم عالي	٤	٤.٠
ماجستير	٩	٩.٠
دكتوراه	٢	٢.٠
اخري	١	١.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

من جدول (٣) أن ٣٠% من العينة مؤهلهمدبلوم وسيط، ٥٤% بكالوريوس،٤% دبلوم عالي،٩% ماجستير و٢% دكتوراه.

جدول (٤) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
متزوج	٣٥	٣٥.٠
غير متزوج	٦٥	٦٥.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

يتضح من جدول (٤) أن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية متزوجين، ٦٥% غير متزوجين.

جدول (٥) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً لمكان السكن بولاية النيل الأبيض

مكان السكن	التكرار	النسبة%
الدويم	٨٨	٨٨.٠
كوستي	٩	٩.٠
الخرطوم	٣	٣.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من جدول (٥) أن ٨٨% من أفراد عينة الدراسة يسكنون الدويم وما جاورها، ٩% مدينة كوستي، ٣% مدينة الخرطوم.

جدول (٦) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
دراسات اقتصادية واجتماعية	٢٧	٢٧.٠
العلوم الإدارية	٢٩	٢٩.٠
العلوم التربوية	٤	٤.٠
العلوم الصحية	٢	٢.٠
الآداب	٣	٣.٠
العلوم	١٢	١٢.٠
الهندسة	٦	٦.٠
التمريض	٧	٧.٠
اخري	١٠	١٠.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

جدول (٦) يوضح أن ٢٧% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي دراسات اقتصادية واجتماعية، ٢٩% العلوم الإدارية، ٤% علوم تربوية، ٢% علوم صحية، ٣% آداب، ١٢%علوم، ٦% هندسية و٧% تمريض.

جدول (٧) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للشغل في وظيفة

الوظائف	التكرار	النسبة%
نعم	٣١	٣١.٠
لا	٦٩	٦٩.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

جدول (٧) يوضح أن ٣١% من أفراد عينة الدراسة تحصلوا على وظائف، ٦٩% لم يحصلوا على وظائف.

جدول (٨) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للشغل في التخصص

العمل في التخصص	التكرار	النسبة%
نعم	٨	٨.٠
لا	٢٣	٢٣.٠
ممتنعون	٦٩	٦٩.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

جدول (٨) يوضح أن ٨% من العينة يشتغلون في وظائف في تخصصهم ٢٣% يشغلون وظائف غير تخصصهم و٦٩% بلا وظائف.

جدول (٩) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً لعدد السنواتبعد التخرج للحصول على عمل

السنوات	التكرار	النسبة%
١	١٠	١٠.٠
٢	١٠	١٠.٠
٣	٤	٤.٠
٤	٢	٢.٠
٥	١	١.٠
٦	١	١.٠
٧	١	١.٠
٨	٢	٢.٠
ممتنعون	٦٩	٦٩.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

جدول (٩) يوضح أن ١٠% من العينة يشتغلون في وظائف بعد تخرجهم بسنة واحدة، ١٠% سنتين، ٤% ثلاث سنوات، ٢% أربع سنوات، ١% خمس سنوات، ١% ست سنوات، ١% سبع سنوات ٢% ثمان سنوات. بينما ٦٩% لم يحصلوا على عمل

جدول (١٠) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للمهارة في اللغة الانجليزية

اللغة الانجليزية	التكرار	النسبة%
ممتاز	٦	٦.٠
جيد جداً	٣٧	٣٧.٠
جيد	٣٦	٣٦.٠
وسط	١٦	١٦.٠
ضعيف	٥	٥.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح منجدول (١٠) أن ٦% من العينة مهره في تجويد اللغة الانجليزية، ٣٧% جيد جداً، ٣٦% جيد، ١٦% وسط و٥% ضعيف.

جدول (١١) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للمهارة في استخدام الحاسوب

استخدام الحاسوب	التكرار	النسبة%
ممتاز	٢١	٢١.٠
جيد جداً	٤٤	٤٤.٠
جيد	٢٠	٢.٠
وسط	٣	٣.٠
ضعيف	١٢	١٢.٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

جدول (١١) يوضح أن ٢١% من العينة مهره باستخدام الحاسوب، ٤٤% جيد جداً، ٢٠% جيد، ٣% وسط ١٢% ضعيف. **أدوات الدراسة:** تم بناء الاستبانة بالرجوع للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وأسباب تزايد خريجو مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تم إعداد الاستبانة بصورتها النهائية من قسمين: قسم أول: تضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة وهى : النوع(الجنس)، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، التخصص العلمي، الاشتغال بوظيفة حالية، الاشتغال في مجال التخصص، المهارة في اللغة الانجليزية والمهارة في الحاسوب، قسم ثاني: يحتوى على عدد (٣٩) عبارة.

الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على عدد (٥) محكمين من ذوي الخبرة في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مناسبتها لتحقيق الهدف من إعدادها. وقد تم تعديل بعض الفقرات وحذف بعضها بناءاً على مقترحاتهم وتعديلاتهم، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية وبعدد من الفقرات بلغ مجموعها (٣٩) فقرة.

المعالجات الإحصائية: تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الأولية وحيث تمت معالجتها إحصائياً باستخدام : التكرارات والنسب المئوية ، وعمل الجداول الوصفية والرسوم البيانية. تم ترميز إجابات افراد العينةحتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي على النحو التالي:

جدول (١٢) تمثيل المتغيرات الوصفية بمتغيرات رقمية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الرقم	٥	٤	٣	٢	١

المصدر : إعداد الباحثين من مخرجات برنامج SPSS،٢٠١٧م

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في البحث كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات $(\frac{٥+٤+٣+٢+١}{5})$ =٣

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

جدول (١٣) الوزن والوسط المرجح لمقياس البحث

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	١	٢	٣	٤	٥
المتوسط المرجح	١-١.٧٩	١.٨-٢.٥٩	٢.٦-٣.٣٩	٣.٤-٤.١٩	٤.٢٠-٥

المصدر: إعداد الباحثين من مخرجات برنامج SPSS،٢٠١٧م

مناقشة الفرضيات

مناقشة الفرضية الأولى :نص الفرضية: هنالك علاقة بين أعداد مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا والبطالة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، استخدم الباحث مربع كآي.

جدول (١٤) اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة الإحصائية
وجود عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي التي تخرج أعداد هائلة من الخريجون.	٥٠.٨٨٧	٠.٠٠	دالة
تزايد أعداد الخريجون من مؤسسات التعليم العالي مقابل محدودية الوظائف.	٧٠.٩٩٠	٠.٠٠	دالة
تزايد أعداد السكان عاماً بعد عام مع بقاء البنية التحتية على حالها بحيث يؤثر الوضع على البطالة من خلال محدودية المجالات.	٨٥.١٨٢	٠.٠٠	دالة
التخصصات الضئيلة والمحدودة للإناث والتي لا تتوافق مع سوق العمل.	٢٢.١٦٢	٠.٠٠	دالة
عجز سوق العمل السوداني عن استيعاب خريجو مؤسسات التعليم العالي	٧١.١٩٦	٠.٠٠	دالة
عدم توافر فرص عمل من قبل المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص	٣٢.٠٦١	٠.٠٠	دالة
وجود فرص عمل ولكنها لا تتناسب مع مؤهلي العلمي	١٦.٤٠٤	٠.٠٠	دالة
وجود فرص عمل برواتب متدنية لا تكفي لمقابلة مستلزمات المعيشة	٩١٠٧٥٨	٠.٠٠	دالة
عدم فعالية السياسات الحكومية للتعامل مع ظاهرة البطالة	٥٥.٤٩٥	٠.٠٠	دالة
توجه العديد من المؤسسات نحو استخدام التقنية والحاسبات والبرمجيات	٥٨.٢٥٠	٠.٠٠	دالة
الطلب على العمالة من خارج السودان ساهم في تفاقم مشكلة البطالة	٢٩.٦٣٦	٠.٠٠	دالة
المناهج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي لا تتناسب مع احتياجات العمل.	٣٩.٣٣٣	٠.٠٠	دالة
تفضيل مؤسسات القطاع الخاص الخريجون ذوي الخبرات المهنية .	٧١.٦٩٤	٠.٠٠	دالة
تفضيل العديد من المؤسسات للخريجين ذوي المهارات المتميزة .	٦٥.٩٨٠	٠.٠٠	دالة
عدم اهتمام مؤسسات التعليم العالي والكليات الجامعية بتطوير مهارات الطلبة	٥٦.٢٤٧	٠.٠٠	دالة
التزايد المستمر للجامعات والكليات الجامعية	٥٢.٠٠٠	٠.٠٠	دالة
المجالات والتخصصات التي يعدها التعليم العالي غير مرغوب فيها في السوق	١١.١٠٠	٠.٠٠	دالة
البيروقراطية والمحاباة في الاختيار للوظائف بالمؤسسات الحكومية والخاصة	٣٠.٧٧١	٠.٠٠	دالة
العادات والأعراف الاجتماعية التي تجعل مجالات عمل المرأة محدودة	١١.٢٨٦	٠.٠٠	دالة
عدم رغبة القطاع الخاص في توظيف المواطنين مقارنة بالعمالة الوافدة.	٤٣.٥٧٦	٠.٠٠	دالة
عدم تقبل بعض الخريجون للعمل في مجالات العمل المهنية والحرفية.	٤٠.٥٤٥	٠.٠٠	دالة
عدم تقبل بعض الخريجون للعمل في المناطق النائية.	٢٠.٥٤٥	٠.٠٠	دالة
عدم رغبة بعض الخريجين للبحث عن فرص العمل وعدم الرغبة في العمل.	٥.٥٧١	٠.٢٣	غير دالة
المتوسط	٨١.٢٤٣	٠٠١.	دالة

المصدر: إعداد الباحثين من مخرجات برنامج SPSS،٢٠١٧م

جدول (١٤) يبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا المتزايد يؤدي زيادة معدلات البطالة. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة في المتوسط٨١.٢٤٣ عند درجات حرية (٤)، وبمستوى دلالة ٠.٠١أقل من ٠.٠٥، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان ازدياد مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا وبالتالي ازدياد طالبي العمل ساهم في ازدياد حجم واتساع دائرة البطالة،ان هنالك ازدياد أعداد الخريجون من مؤسسات التعليم العالي مقابل محدودية الوظائف في القطاع الحكومي، وايضا هنالك ازدياد في أعداد السكان عاماً بعد عام مع بقاء البنية التحتية والنمو الاقتصادي على حاله بحيث يؤثر على وضع البطالة من خلال محدودية المجالات، واتضح من خلال الجدول اعلاه ان العاداتوالاعراف في المجتمع تؤدي توجيه

التخصصات الضئيلة والمحدودة للإناث والتي لا تتوافق مع سوق العمل.، وان وجودفرص عمل على محدوديتها لكنها لا تتناسب مع المؤهل العلمي للخريجين، ان عدم وجود فعالية للسياسات الحكومية للتعامل مع ظاهرة البطالة وعدم الاهتمام بها في الواقع العملي ادى الى تفشي ظاهرة البطالةفالبطالة تبدأ من أنظمة غير مستقرة ولا تتمتع بنوع من الهدوء تحكمه أمزجة فردية لا تعير الاقتصاد أي نوع من الاهتمام، وينعكس ذلك بالتالي على تدهور اقتصادي، الذي يؤدي بالنهاية إلى البطالة، هنالك سبب اخر ادى الى تفاقممشكلة البطالةطلب المؤسسات والشركات الخاصة العمالة الرخيصة من خارج السودان (هنود وفلبينيين)خاصة من قبل شركات النظافة والحقل الطبي. ايضا هنالك فرص عمل برواتب متدنية لا تكفي لمقابلة مستلزمات المعيشة.عندما سول افراد العينة عن عدم رغبتهم في البحث عن عمل كانت الاجابة غير دالية (٠.٢٣) اعلى من (٠.٠٥) مما يؤكد بحثهم عن العمل ويرغبون للعمل لا يجدونه.

مناقشة الفرضية الثانية :نص الفرضية: هنالك علاقة ذات دلالةاحصائية بينتدنيالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبطالة.للتحقق من صحة هذه الفرضية، استخدم الباحث مربع كآي

جدول (١٥) اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة الإحصائية
عدم تطور البرامج الدراسية والمقررات لتصبح أكثر قدرة على استيعاب متطلبات سوق العمل	٨٦.٣٨٨	٠.٠٠٠	دالة
ضعف الانفاق لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة	١٢٧.١٠٢	٠.٠٠٠	دالة
ضعف الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والانتاجية	٨٨.٧٢٢	٠.٠٠٠	دالة
زيادة العمالة الوافدة يذيد من حدة البطالة	٧٧.٥٨٣	٠.٠٠٠	دالة
ضعف تمكين المرأة وضيق مجالات فرص عملها	٦٢.٠٠٠	٠.٠٠٠	دالة
عدم الاهتمام بالتعليم الفني المهني	٥٦.٠٣١	٠.٠٠٠	دالة
اعدم لاهتمام بعمليات التدريب المهني لطلاب السنة النهائية بالجامعات في المؤسسات العامة والخاصة	٩٥.٠٤١	٠.٠٠٠	دالة
المتوسط	73.612	٠.٠٠٠	دالة

المصدر: إعداد الباحثين من مخرجات برنامج SPSS،٢٠١٧م

جدول (١٥) يبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبطالة بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة في المتوسط (٧٦.٦٨٥) عند درجات حرية (٤)، وبمستوى دلالة ٠.٠٠أقل من ٠.٠٥، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان ازدياد كلما ازدادت البطالة تودي الى تدني المستويات الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل .ان تفاقم ظاهرة البطالة بين الخريجونهي من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فالبطالة من الأمراض الاجتماعية السيئة بما تحمله من شرور تؤدي بالنهاية إلى تفكك المجتمع وتشويه القيم الأخلاقية وخاصة إذا كانت تنتشر بين الفئات العمرية القادرة على العطاء مثل خريجي الجامعات والتي تمتلك مخزوناً من الطاقة الإنتاجية؛ حيث إن الجدول اعلاه توافقعلى أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية من حيث إن العاطلين عن العمل يشعرون بالفشل والإحساس بانخفاض قيمهم الاجتماعية مقارنة بالذين يزاولون أعمالاً وأنشطة إنتاجية وتشعرهم بالنقص.ان البطالة تودي بدورها إلى الفقر والعداء تجاه المجتمع ثم الانحراف والسلوك الإجرامي بسبب تعرض العاطل عن العمل بعدم الرضا والضغوط النفسية التي تسببها الضائقة المالية. إن شبح البطالة ألقى بظلاله على قطاعات واسعة من المجتمع بحيث نجم عن تلك الظاهره المظاهر السلبية مثل انتشار دائرة الفساد المالي والإداري وانخفاض مستوى التعليم كماً ونوعاً، كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر وخسارة المجتمع لجزء من قوة العمل، هذا عدا عما يصيب الشباب المتعطل من إحباط نفسي يدفعه إلى الإقدام على ممارسات سلوكية ضارة بالمجتمع.

مناقشة الفرضية الثالثة :نص الفرضية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات والإجراءات المتبعة للتخفيف من حد البطالة وحجم البطالة، للتحقق من صحة هذه الفرضية، استخدم الباحث مربع كآي.

جدول (١٦) اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة الإحصائية
عدم تطور البرامج الدراسية والمقررات لتصبح أكثر قدرة على استيعاب متطلبات سوق العمل	٨٦.٣٨٨	٠.٠٠٠	دالة
ضعف الإنفاق لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة	١٢٧.١٠٢	٠.٠٠٠	دالة
ضعف الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والانتاجية	٨٨.٧٢٢	٠.٠٠٠	دالة
زيادة العمالة الوافدة يزيد من حدة البطالة	٧٧.٥٨٣	٠.٠٠٠	دالة

مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ربع السنوية المحكمة العدد 34 سبتمبر 2022م
[UBJSR: ISSN] :(Online) [1858-6139]
http://www.juornal-bakhtalruda.bid/22/
Arab Impact Factor(1.12)

ضعف تمكين المرأة وضيق مجالات فرص عملها	٦٢.٠٠٠	٠.٠٠٠	دالة
عدم الاهتمام بالتعليم الفني المهني	٥٦.٠٣١	٠.٠٠٠	دالة
اعدم لاهتمام بعمليات التدريب المهني لطلاب السنة النهائية بالجامعات في المؤسسات العامة والخاصة	٩٥.٠٤١	٠.٠٠٠	دالة
المتوسط	73.612	٠.٠٠٠	دالة

المصدر: إعداد الباحثين من مخرجات برنامج SPSS،٢٠١٧م

جدول (١٦) يبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية بين السياسات والإجراءات المتبعة للتخفيف من حد البطالة وحجم البطالة بلغت قيمة مربع كأيفي المتوسط المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة بمتوسط (73.612) بدرجات حرية (٤)، وبمستوى ٠.٠٠أقل من ٠.٠٥، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على وجود سياسات وبرامج على ارض الواقع للحد من ظاهرة البطالة تودي الى تخفيض معدلات البطالة.في ظل كل ذلك غياب الرؤية الواضحة وإغفال التخطيط العلمي السليم، ووضع الاستراتيجيات التي توثق العلاقة بين التعليم وسوق العمل عبر التدريب والتأهيل ثم خلق فرص عمل. نجد ان هنالك خللًا كبيراً يتمثل في مخرجات التعليم وعدم مواكبتها سوق العمل، بسبب إغفال التطورات العلمية والفنية والتكنولوجية المتسارعة ، وعدم التفات معظم الحكومات للإنفاق السخي على التعليم بما يعزز كفاءة مخرجاته وما يمهد لزيادة معدلات استيعاب القوى العاملة والسعي للإقلال من طوابير البطالة. ان ضعف الانفاق على المشاريع الصغيرة والتي يمكن ان تستوعب اكبر قدر من الخريجين في المجالات الإنتاجية المختلفة. ينمو النشاط الاقتصادي ببطء مما ادي الي قلة فرص العمل المتاحة التي تتناسب مع الزيادة في القوي العاملة ،فان الاستثمارات سوأ كانت المحلية او الأجنبية في مجال البنية التحتية والقطاعات الانتاجية تؤدي الى خلق الوظائف بالتالي زيادة فرص العمل المتاحة. ونجد ان ان هنالك عدم اهتمام بالتعليم الفنيفلا بد من تشجيع الدولة مجالات التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وذلك بإنشاء المدارس التكنولوجية بالتعاون مع كبرى المؤسسات الصناعية والتي تساهم في إعداد كوادر فنية قادرة على المنافسة العالمي.

النتائج

١/وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا المتزايد الذي يؤدي زيادة معدلات البطالة. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة في المتوسط عند درجات حرية (٤)، وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على عجز سوق العمل السوداني عن استيعاب خريجو مؤسسات التعليم العالي وبالتالي اتساع دائرة البطالة. الخلل القائم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل من بين الاسباب التي تؤدي الي بطالة المتعلمين عامة الخلل القائم الان بين سياسة التعليم وسوق العمل ولا يرجع ذلك الي عدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد فحسب وانما يرجع ايضا الي الاختلاف في سرعة نمو القطاعين.

٢/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبطالة. بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة في المتوسط عند درجات حرية (٤)، وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠)، وهي أقل من ٠.٠٥، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنها تؤدي تفاقم ظاهرة البطالة بين الخريجون إلى انخفاض مستويات المعيشة، تدني مستويات الأجور، تزيد من معدلات الانحراف في السلوك كالإدمان والسرقة (ارتفاع معدلات الجريمة)، عدم الثقة بالنفس، اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، تؤثر سلبا على الاستقرار الأسري والتواصل الاجتماعي.تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي ، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً ، يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية.

٣/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات والإجراءات المتبعة للتخفيف من حد البطالة وحجم البطالة عند درجات حرية (٤)، وبمستوى (٠.٠٠٠)، وهي أقل من ٠.٠٥، في المتوسط وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على كفاية البرامج الدراسية والمقررات لتصبح أكثر قدرة على استيعاب متطلبات سوق العمل.

٤/ إن معظم خريجو مؤسسات التعليم العالي تخصصاتهم العلمية العلوم إدارية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

٥/البرامج الدراسية والمقررات بمؤسسات التعليم العالي غير قدرة على مواكبة متطلبات سوق العمل.

التوصيات

١/ على مؤسسات التعليم العالي العمل على تطوير برامج تعمل على رفع كفاءة ومستوى الخريجون لتلبية احتياجات سوق العمل.

٢/ تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الخريجين وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها.

٣/ تقليل اعداد الطلاب في التخصصات غير المرغوبة في سوق العمل أي لابد ان تكون البرامج والمقررات مواكبة لسوق العمل.

٤/ تحجيم و ترشيد الانفاق الحكومي لتخفيض عجز الموازنة، واعادة توظيفها لخلق التوازن في الانفاق بين القطاعات المختلفة وتوجيه الموارد المالية الي القطاعات المنتجة قد يكون من المتطلبات لمعالجة البطالة الهيكلية.

٥/ الربط التام بين التعليم وسوق العمل، ودراسة اتجاهات الطلاب التخصصية في مراحل مبكرة ومراعاة رغباتهم.

المراجع

١/ **أحمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف (٢٠٠٤م)** مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر.

٢/ **حسن يشير محمد نور (٢٠٠٩م)** الازمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد السوداني-مطبعة سك العملة.

٣/ **حمزة ،عادل (٢٠٠٧)** تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي و الحوار المتمدن، القاهرة ،العدد .١٨٧٦

٤/ **خالد الزواوي (٢٠٠٤م)** البطالة في الوطن العربي" ، المشكلة و الحل ، الطبعة ١ ،القاهرة ، مجموعة النيل العربية.

٥/ **رمزي زكي (١٩٩٧)** الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،الكويت ، عالم المعرفة.

٦/ **بركات أبو النور (١٩٩٤)** التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين في مصر،المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة،العدد ١١٥.

٧/ **سالم بن سعيد القحطاني (1998م)** مدي ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل "دراسة استطلاعية علي جامعة الملكسعود وقطاع الأعمال بالرياض" مجلة الإدارة العامة ، العدد الثالث ، المملكة العربية السعودية، الرياض.

٨/ **موسى عبدالله (٢٠٠٩م)** البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل،مجلة النبأ،العدد ٣٦،السنة الخامسة.

٩/ **محمد عبد الله البكر (٢٠٠٤)** أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ج ٣٢، العدد ٢.

١٠/ **المعتز الفكي جلال الدين(2004 م)** التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره علي البطالة خلال الفترة، دراسة مقدمة لنيل درجةالدكتوراه في الاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم.

١١/ **خالد إبراهيم حسن (١٩٩٨)** هجرة السودانيين إلى الخارج، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، بغداد.

١٢/ **ليلي عبد الفتاح أبو الجود (٢٠٠٥م)** أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات ، السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود.

١٣/ **مهدي كلو (٢٠٠٢م)** الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.

١٤/ **جمهورية السودان، العرض الاقتصادي (١٩٨٧م)** وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الخرطوم.

١٥/ **جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (١٩٩٧)** العرض الاقتصادي الخرطوم.

١٦/ **وزارة الرعاية و التنمية الاجتماعية (٢٠٠٤م)** مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين، لجنة السياسات الكلية لمحاربة البطالة.

١٧/ ابرهيم احمد عمر (٢٠٠٤م) ندوة البطالة :القضية والحلول، قاعة الشارقة ٤/٢٦.

١٨/ **مؤتمر إدارة الاقتصاد الوطني (١٩٨٧م)** مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، الخرطوم.

19.**Jean Marie Le Page (1993)** Genévrière Granges, Les politiques de l'emploi, (France, édition Eska).

20.**Bruno Marcel, Jacques Taieb, (1991)** Le chômage aujourd'hui, un phénomène pluriel , France , édition Nathan.